

Distr.: General  
23 August 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الستون

البند ٤٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون  
اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين  
والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا  
تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٧٢/٥٩ بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا ويُستند فيه إلى المعلومات الواردة من عدد من مؤسسات الأمم المتحدة. ويتضمن هذا التقرير آخر ما استجد من معلومات منذ أن قدم الأمين العام تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين (A/59/317)، ويرد فيه عرض عام للتطورات، ومعلومات أكثر تفصيلا عن المستجندات الإقليمية، ومعلومات عن مجالات محددة من مجالات التعاون بين الوكالات والتعاون مع المنظمات الإقليمية، فضلا عن الجهود الرامية إلى تنسيق الموارد. والفترة المشمولة بالتقرير هي عام ٢٠٠٤ والنصف الأول من عام ٢٠٠٥.

\* A/60/150.

## المحتويات

الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٣
ثانيا - استعراضات عامة إقليمية	٤
ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	٤
باء - غرب أفريقيا	٨
جيم - وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى	١٠
دال - الجنوب الأفريقي	١٢
ثالثا - مجالات التعاون المحدد فيما بين الوكالات	١٣
ألف - الحماية	١٣
باء - الحلول الدائمة	١٧
جيم - تقديم المساعدة وتلبية الاحتياجات الخاصة	١٩
دال - المشردون داخليا في أفريقيا	٢٢
هاء - التعاون مع المنظمات والمبادرات الإقليمية	١٤
واو - تنسيق الموارد	٢٥
رابعا - الاستنتاجات	٢٦

## أولا - مقدمة

١ - رغم عدم الاستقرار الذي يسود الحالتين السياسية والأمنية في أفريقيا ووجود صراعات لم تتم تسويتها بعد فيها، فإن عددا من الصراعات التي طال أمدها في القارة قد انتهى أو يجري العمل على تسويته، بما في ذلك الصراعات في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبيا. وأتاح ذلك لمجموعات كبيرة من اللاجئين الأفارقة فرصة فريدة للعودة الطوعية إلى الوطن، وهو ما تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضعه هذه السنة على صدارة جدول أعمالها في أفريقيا.

٢ - ومنذ التقرير الأخير، اكتمل عدد من عمليات الإعادة إلى الوطن، بما في ذلك عمليات الإعادة للاجئين السيراليونيين واللاجئين الصوماليين (من "أرض الصومال") الموجودين في إثيوبيا. وتستمر عمليات أخرى، مثل عمليات إعادة اللاجئين البورونديين والروانديين والأنغوليين. كذلك تم الشروع في عدد من عمليات الإعادة الجديدة، بما في ذلك الإعادة المنظمة إلى الوطن بالنسبة للاجئين الليبيين وإعادة اللاجئين الكونغوليين من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو. ومن المأمول أن تبدأ الإعادة المنظمة للاجئين السودانيين إلى جنوب السودان في الشهور المقبلة.

٣ - ومع ذلك استمرت الاضطرابات السياسية والتوترات الاجتماعية سائدة في بعض مناطق أفريقيا، مما أسفر عن تحركات للاجئين والمشردين داخليا، بصفة رئيسية في غرب أفريقيا (كوت ديفوار وتوغو)، ومنطقة البحيرات الكبرى (جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى)، والسودان. وتمثلت النتيجة المشتركة للإعادة الطوعية إلى الوطن والتدفقات الجديدة في أن عدد اللاجئين استمر في الانخفاض الطفيف، من ٢,٩ مليون في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى ٢,٨ مليون في نهاية عام ٢٠٠٤. ولا يزال اللاجئون الأفارقة يمثلون ثلث عدد اللاجئين العالمي، وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في أفريقيا نحو ٢٠٠ ٠٠٠ من ملتمسي اللجوء و ٣٣٠ ٠٠٠ من العائدين. ومن حملة الأشخاص المشردين داخليا في العالم الذين يبلغ عددهم ٢٥ مليونا، هناك ١٣ مليونا منهم في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، سببت مأساة دارفور مصدرا للقلق بوجه خاص.

٤ - وعزز الشركاء الحكوميون والأمم المتحدة والشركاء الدوليون والإقليميون ومن الجهات غير الحكومية تعاونهم لتلبية الاحتياجات في مجالي الحماية والمساعدة عن طريق تحسين التنسيق، والبعثات المشتركة، ووضع المبادئ التوجيهية الميدانية، وتحسين المنهجيات والأدوات. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال نواحي القصور المزمنة والصعوبات في سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنمائية في حالات العودة تتسم بالتعقيد، رغم جهود

الدعوة من أجل البرامج الأفريقية وتحدد الأمل الذي ولده مؤتمر القمة الذي عقدته مؤخرا مجموعة البلدان الصناعية الثمانية، حيث ركز المؤتمر على تخفيف حدة الفقر في أفريقيا.

## ثانيا - استعراضات عامة إقليمية

### ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٥ - أدى استمرار انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور إلى زيادة التركيز الدولي على الحالة الإنسانية في السودان. وفي الصومال، رغم التقدم السياسي المحرز، تظل الحالة غير مستقرة في وسط البلد وجنوبه، حيث تواجه دوائر العمل الإنساني قيودا كبيرة على الوصول إلى السكان المحتاجين للمساعدة.

#### أزمة دارفور

٦ - استمرت الأزمة في منطقة دارفور بالسودان تفرض تحديات كبيرة على دوائر العمل الإنساني عموما. وأدى تصاعد الصراع إلى المزيد من التشرد، مما أسفر عن تشرد مليوني شخص داخليا ولجوء أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص إلى تشاد المجاورة حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٧ - وقد كانت الاستجابة الدولية الأولية لأزمة دارفور محدودة في عام ٢٠٠٣ والنصف الأول من عام ٢٠٠٤ لأن الأزمة لم تحظ باهتمام دولي يذكر، بيد أن الاستجابة تحسنت بقدر ملحوظ منذ ذلك الحين. وهناك حاليا قرابة ٧٩ منظمة غير حكومية و ١٣ وكالة من وكالات الأمم المتحدة نشطة في دارفور، حيث تشمل نحو ١١ ٥٠٠ من موظفي المساعدات الإنسانية، بالمقارنة مع عدد موظفي المساعدة الإنسانية النشطين في الإقليم الذي بلغ ٢٢٨ موظفا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. والاستجابة لأزمة المشردين داخليا جهد تعاوني يبذل تحت القيادة العامة لمنسق الشؤون الإنسانية الذي يوجد مقره في الخرطوم. وفي غرب دارفور، أنشأت المفوضية وجودا في الجنيينة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لتهيئة بيئة للحماية وإيجاد الظروف المؤاتية لعودة المشردين داخليا واللاجئين من تشاد، ورصد الحالة الأمنية في المناطق الأصلية. وتطورت هذه المشاركة أكثر عندما طلب الأمين العام إلى المفوضية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أن تتولى المسؤولية عن حماية المشردين داخليا وتأمين عودتهم الطوعية إلى قراهم الأصلية في غرب دارفور في شراكة مع وكالات أخرى. ويمثل ذلك عملا تكميليا للاتفاق بشأن آلية الرصد والتنسيق الموقع مع المنظمة الدولية للهجرة في آب/أغسطس

٢٠٠٤، والذي يشمل الآن شمال دارفور وجنوبها، بشأن حماية حقوق المشردين في العودة الآمنة والطوعية والكرامة.

٨ - وبغية معالجة احتياجات الحماية وفجوات المساعدة، بدأت المفوضية مشاريع لإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية على نطاق صغير في القرى التي عاد إليها الناس تلقائياً وهي تواصل تقديم خبرتها الفنية لحكومة السودان والأمم المتحدة والوكالات الأخرى لتحسين نوعية الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً في دارفور.

### جنوب السودان

٩ - تكاثفت وتيرة العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً إلى جنوب السودان منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. ورغم أن التقديرات تشير إلى أن ٦٠٠ ٠٠٠ شخص قد عادوا خلال السنتين الماضيتين، لا يزال هناك زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ في سبعة بلدان لجوء و ٤ ملايين من السودانيين الجنوبيين المشردين داخلياً. وإلى جانب مسؤولية المفوضية عن المساعدة في عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، طلب منسق الشؤون الإنسانية إليها تنسيق عودة المشردين داخلياً وإعادة إدماجهم في ولايتي الاستوائية الكبرى والنيل الأزرق، في سياق خطة عمل الأمم المتحدة وتعاون وثيق مع السلطات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وسوف تهدف هذه الأنشطة إلى تهيئة بيئة مؤاتية للعودة المستدامة في مجالات مثل مشاريع الحماية المادية، والمياه، والمرافق الصحية، والتعليم، وأسباب المعيشة، والهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية، والمصالحة، والتعايش.

### شرق السودان

١٠ - رغم هدف المفوضية المتمثل في تيسير إعادة الطوعية إلى الوطن بالنسبة للاجئين الإريتريين الذين يبلغ عددهم ٣٥ ٠٠٠ لاجئ، فإن عدد اللاجئين الذين عادوا بالفعل إلى وطنهم في عام ٢٠٠٤ يقل عن ١٠ ٠٠٠ لاجئ. وتواصل المفوضية توفير المساعدة الإنسانية للاجئين إريتريين يبلغ عددهم ١١٠ ٠٠٠ لاجئ يعيشون في مخيمات في شرق السودان ولا يرغبون في العودة إلى وطنهم أو لا يستطيعون العودة. وشارك كل من المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ووكالات إنمائية أخرى في إطلاق البرنامج المبتكر المعني بموضوع "الخيارات المستدامة لأمن أسباب المعيشة في شرق السودان" في عام ٢٠٠٤ لبناء أسباب المعيشة في مخيمات اللاجئين السابقة وفيما حولها.

## تشاد

١١ - واصل المجتمع الدولي الاستجابة للحالة الطارئة عقب التدفق الهائل للاجئين السودانيين من منطقة دارفور إلى شرق تشاد. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤، فإن لاجئين سودانيين يقارب عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ كانوا قد استقروا تلقائياً بمحاذاة خط الحدود مع السودان الذي يبلغ طوله ٦٠٠ كيلومتر قد نُقلوا إلى ١١ مخيماً للاجئين. ومع افتتاح مخيم اللاجئين الثاني عشر في أيار/مايو في غاغا، يعيش معظم اللاجئين الآن في مخيمات.

١٢ - وإلى جانب الاعتبارات الأمنية، ظل توافر المياه يمثل شاغلاً رئيسياً في تحديد مواقع مخيمات اللاجئين وتنميتها. وشملت التحديات الأخرى الصعوبات اللوجستية المتمثلة في نقل السلع الأساسية الإنسانية إلى منطقة واسعة ومبعثرة في شرق تشاد، والاعتبارات البيئية والتوتر في العلاقات مع المجتمعات المحلية بسبب شح الموارد. وتعالج المفوضية وشركاؤها هذه التحديات عن طريق مشاريع تفيد اللاجئين والمجتمعات المحلية على السواء.

١٣ - وفي جنوب تشاد، فإن نحو ٣٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى كانوا قد استقروا تلقائياً في قرى بمحاذاة خط الحدود قد نُقلوا إلى مخيمين للاجئين لمساعدتهم في بدء أنشطة زراعية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، حدث تدفق جديد للاجئين يبلغ عددهم ٧ ٠٠٠ لاجئ تقريباً فروا من انعدام الأمن السائد في الجزء الشمالي من جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أُعيد نقلهم إلى مواقع أبعد داخل البلد خوفاً على أمنهم ولتيسير تقديم الحماية والمساعدة الدوليتين لهم.

## الصومال

١٤ - بالإضافة إلى السلام والاستقرار النسبيين اللذين سادا في شمال غرب الصومال (أرض الصومال) وشمال شرق الصومال (أرض بونت) خلال بضع سنوات، حدث تقدم في عملية السلام الجارية التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأصبحت للصومال كذلك حكومة اتحادية انتقالية منذ أواخر عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، لا يزال الوضع السياسي والاقتصادي - الاجتماعي يتسم بتحديات عديدة، وانعدام الأمن لا يزال يسود أجزاء من جنوب الصومال ووسطه.

١٥ - وتمثل إنجاز إيجابي في إكمال الإعادة الطوعية للاجئين يبلغ عددهم ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ من إثيوبيا إلى أرض الصومال في أيار/مايو ٢٠٠٥، مما مكن المفوضية من إغلاق سبعة مخيمات من جملة ثمانية مخيمات في شرق إثيوبيا. وعاد أكثر من ١٨ ٠٠٠ لاجئ إلى الصومال في عام ٢٠٠٤ وعاد نحو ٧ ٠٠٠ لاجئ حتى الآن في عام ٢٠٠٥، حيث عادوا

بصفة رئيسية من إثيوبيا، وجيبوتي، وكينيا. ولا يزال هناك زهاء ٣٨٩ ٠٠٠ لاجئ صومالي على نطاق العالم، ينتمون بصفة رئيسية إلى جنوب الصومال ووسطه. ومن المصادر المثيرة للقلق المتزايد استمرار تدفق اللاجئين الصوماليين نحو اليمن، حيث تجاوز عدد القادمين الجدد ١٤ ٠٠٠ لاجئ منذ منتصف عام ٢٠٠٤. إضافة إلى ذلك، فإن مشردين داخليا يقدر عددهم بـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص مبعثرين في ٣٤ مستوطنة حضرية في الصومال، وكذلك سكان المدن المعدمين، بمن فيهم العائدون، هم في حاجة مزمنة إلى المساعدة.

١٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أطلقت المفوضية مشروعاً تحضيرياً لوضع خطة عمل شاملة سعياً إلى إيجاد حلول دائمة وتحسين حماية اللاجئين الصوماليين. وسيتم وضع خطة العمل وستناقش عن طريق مشاورات وطنية تعقد في كل من بلدان اللجوء الرئيسية في المنطقة (وهي إثيوبيا، وجيبوتي، وكينيا، واليمن)، وتجمع بين السلطات الوطنية، والمناخين المساهمين في هذه المبادرة، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات غير الحكومية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة.

#### أوغندا

١٧ - استقبلت أوغندا، التي تستضيف قرابة ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ، نحو ٣٠ ٠٠٠ قادم جديد وفدوا إليها من دول السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا المجاورة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وعلى وجه الخصوص، دخل نحو ١٨ ٠٠٠ لاجئ سوداني إلى أوغندا بمعدل متوسط يزيد عن الألف لاجئ شهرياً، بدعوى انعدام الأمن نتيجة للقتال الذي تشنه حركة جيش الرب للمقاومة، والوجود في مناطق واقعة بين المجموعات الإثنية، وشح الغذاء في جنوب السودان. كذلك فإن الهجمات المتكررة التي يشنها جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا أدت إلى تشريد اللاجئين والأوغنديين وأنشأت شواغل أمنية. وأدى الصراع الذي دام ثمانية عشر عاماً في ١٩ مقاطعة في شمال أوغندا إلى تشريد ما يصل إلى مليوني أوغندي، يعيش معظمهم في مخيمات تتسم نوعية المعيشة فيها بوجود فجوات كبيرة في المساعدة الإنسانية وفي إدارة المخيمات.

١٨ - ونتيجة للصدمات الداخلية الجارية في منطقتي كيفو وإيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فر لاجئون يقدر عددهم بـ ٢٠ ٠٠٠ لاجئ إلى أوغندا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومع أن بعض اللاجئين قد عادوا إلى وطنهم منذ ذلك الحين، لا يزال هناك ٨ ٠٠٠ منهم موجودين في أوغندا ونُقلوا إلى مخيم كياكا الثاني في مقاطعة كينجوجو.

## باء - غرب أفريقيا

١٩ - وبالرغم مما أحرز من تقدم كبير في سيراليون وليبيريا، فإن إقليم غرب أفريقيا ما زال يؤوي أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ. كما أن الوضع العام ما زال مقلقا، لا سيما في كوت ديفوار وتوغو وغينيا - بيساو وغينيا، وخطط الطوارئ تخضع للتحديث على نحو منتظم. وما زالت الاستراتيجيات الطويلة الأجل الرامية إلى معالجة مشاكل بطالة الشباب ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الإقليمي تشكل تحديات تحول دون إعادة الإدماج على نحو فعال والانتعاش الاجتماعي الاقتصادي والاستقرار السياسي، بما في ذلك منع قيام المنازعات.

### ليبيريا

٢٠ - قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يد العون لعودة ما يقرب من ٣٢ ٠٠٠ لاجئ إلى ليبيريا منذ بدء عملية الإعادة الطوعية إلى الوطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، يُضاف إليهم أكثر من ١١٩ ٠٠٠ لاجئ آخر عادوا إلى وطنهم بصورة تلقائية. ويُتوقع أن تغطي عملية الإعادة إلى الوطن بتشجيع فعال بعد إجراء الانتخابات في نهاية ٢٠٠٥.

٢١ - وبالتعاون الوثيق مع أطراف إنسانية فاعلة أخرى، قدمت المفوضية مساعدات إلى أكثر من ١٩٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا كي يتمكنوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية في المقاطعات الخمس عشرة كلها، وزودتهم بلوازم للعودة ووسائل مواصلات أو بمنح نقدية ومساعدات على مستوى المجتمعات المحلية لتشجيع إعادة الإدماج على نحو مستدام.

٢٢ - وتواصل المفوضية توفير الحماية لـ ١٢ ٧٠٠ لاجئ من كوت ديفوار يعيش غالبيتهم ضمن مجتمعات محلية مضيقة في الجزء الشرقي من ليبيريا، كما تسعى إلى تسهيل اندماج ٢ ٨٠٠ لاجئ سيراليوني محليا، بعد أن اختاروا عدم العودة إلى وطنهم.

### كوت ديفوار

٢٣ - ما زال الوضع السياسي والأمني في كوت ديفوار غير مستقر، لا سيما في الغرب، حيث أدى الإذكاء المستمر للتوتر العرقي والديني وتزايد الهجمات التي تشنها الميليشيات والتزاغ بين المجتمعات المحلية وفيما بينها إلى حركات نزوح وعودة غير منظمة بالآلاف، من بينها خروج ١٠ ٠٠٠ لاجئ إضافي إلى البلدان المجاورة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وبالرغم من أن معظم اللاجئين من كوت ديفوار قد عادوا إلى وطنهم تلقائيا، فإن المفوضية ما زالت في حالة استنفار ووضعت آليات للتأهب والاستجابة. وعلى الرغم من مناخ انعدام



الأمن، فإن المفوضية تواصل تقديم المساعدات ورصد الأحوال في مواقع وقرى اللاجئين التي يعيش فيها قرابة ٥٣ ٠٠٠ لاجئ.

٢٤ - واستمرت الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية لتقديم الدعم إلى ما يقدر بنصف مليون من المشردين داخليا، لكنها تواجه عقوبات تتمثل في تفشي انعدام الأمن ومحدودية سبل الوصول إليهم. وإثر اندلاع القتال في أجزاء مختلفة من البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اضطر العديد من الوكالات الإنسانية إلى تعليق عملياتها وإجلاء موظفيها مؤقتا.

### سيراليون

٢٥ - انتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ عملية المساعدة على عودة اللاجئين السيراليونيين إلى الوطن التي كانت قد بدأت في عام ٢٠٠٠، والتي أسفرت عن عودة أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ إلى وطنهم، منهم ما يقرب من ١٨٠ ٠٠٠ عادوا بمساعدة المفوضية. وتواصلت في عام ٢٠٠٥ برامج إعادة الإدماج مع زيادة مشاركة الوكالات الإنمائية وغيرها من الأطراف الفاعلة، أو بمشاركتها دون غيرها في قطاعات معينة. كذلك استمر برنامج رعاية وإعالة اللاجئين الليبريين بالتزامن مع عودة اللاجئين طوعا إلى ليبيريا.

### أزمة توغو

٢٦ - نتيجة لأعمال العنف التي تلت الانتخابات الرئاسية في توغو في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، فرّ أكثر من ٣٨ ٠٠٠ مواطن توغولي إلى بنن وغينيا المجاورتين، حيث يحظون بالحماية والمساعدة الدوليتين. وفي غانا يقيم اللاجئون ضمن مجتمعات محلية مضيضة، فيما يعيش أكثر من ٨ ٠٠٠ لاجئ في موقعين للاجئين في الجزء الغربي من بنن، ويعيش آخرون ضمن مجتمعات محلية مضيضة. وقد ساعدت آليات التأهب المبكر المفوضية على تقديم مساعدات إنسانية إلى اللاجئين فورا، بالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية. وقد دخلت العملية الآن مرحلة ما بعد حالة الطوارئ. وتتمثل أهم المعوقات في الافتقار إلى الأموال لتغطية احتياجات اللاجئين في بلدي اللجوء والصعوبات التي تعترض إمكانية الوصول إلى المستفيدين في غانا بسبب اتساع الرقعة الجغرافية. وقد أسفرت الأزمة أيضا عن نزوح قرابة ١٥ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا، داخل توغو، حيث يتم حاليا تلبية احتياجاتهم من خلال النهج التعاوني الذي يتبعه فريق الأمم المتحدة القطري.

## غينيا

٢٧ - ما زالت غينيا ملاذا آمنا للاجئين الفارين من النزاع في أربعة من البلدان الستة المجاورة لها (غينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار)، وذلك بالرغم من سوء ظروف المعيشة وعدم استقرار الوضع السياسي والاجتماعي الداخلي. ويتلقى ٧٦ ٠٠٠ من أصل ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ في غينيا مساعدات في مخيمات أو في مستوطنات إدماج محلية.

## جيم - وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى

٢٨ - لم تشهد منطقة البحيرات الكبرى أي اضطرابات كبيرة في ٢٠٠٤، باستثناء التوتر القائم في الكيفوس والصدامات العرقية في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أثرت جهود السلام الهامة في المنطقة دون الإقليمية، التي بادرت بها الأمم المتحدة ودعمها الاتحاد الأفريقي عن انعقاد المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بجمهورية تزانيا المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وفي ذلك السياق، تركزت العمليات الجارية في المنطقة دون الإقليمية، التي تستضيف أكثر من ١,٢ مليون لاجئ، على عمليات العودة الطوعية إلى الوطن.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩ - كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية في قلب الأزمات الإقليمية منذ منتصف التسعينات، لكن التطورات الأخيرة بعثت الآمال في إمكانية إعادة اللاجئين إلى بعض مناطق البلد، على الرغم من تأجيل الانتخابات.

٣٠ - وأدى الهدوء النسبي الذي خيم على بعض المقاطعات خلال السنوات القليلة الماضية إلى قيام المفوضية ببدء عملية لمساعدة اللاجئين الكونغوليين على العودة إلى مناطقهم الأصلية. وتقوم المفوضية بتسهيل عمليات العودة الطوعية إلى المناطق التي خيم عليها الأمن لعدد من السنوات، كمقاطعة الإكواتور، التي تتولى المفوضية فيها تغطية جميع جوانب حركة العودة والجهود الأولية لإعادة الإدماج. أما المناطق الأخرى كجنوب كيفو، فما زالت تعتبر مناطق غير مستقرة بحيث لا يمكن العودة إليها، وإن كان العائدون تلقائياً يزودون بمساعدات من المجتمعات المحلية لتسهيل إعادة إدماجهم. ومنذ بدء عمليات الإعادة إلى الوطن من جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وجمهورية الكونغو في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، عاد قرابة ١٢ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. كما تقوم المفوضية حالياً بإعداد خطة عمليات متعددة السنوات (٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧)

لتسهيل عودة ٣٨١ ٠٠٠ لاجئ تدريجياً من البلدان المجاورة، بما في ذلك ١٥٠ ٠٠٠ مستفيد في جمهورية ترانينا المتحدة.

٣١ - وتشير التقديرات إلى وجود ما يقرب من ٢,٣ من ملايين المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زالت القلاقل وانعدام الأمن تسود معظم الجزء الشرقي من البلد. وبصفة خاصة، أدى استئناف القتال وانعدام الأمن في مقاطعتي إيتوري وكيفو إلى تجدد نزوح عشرات الآلاف من المدنيين وإلى وقف المساعدات الإنسانية في العديد من مناطق مقاطعة إيتوري إثر مقتل تسعة من أفراد قوات حفظ السلام. وبالرغم من استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، فإن هناك جيوب يسود فيها الاستقرار شهدت في العديد من الحالات بدء مشاريع صغيرة للإنعاش. وقد تركزت أساساً الأنشطة الإنسانية المتصلة بعودة المشردين داخليا، حتى الآن، على تقديم مساعدات في مجال النقل وتوزيع مجموعات لوازم العودة، فيما شكّلت في عدد من الأماكن أفرقة عاملة معنية بالعنف الجنسي وحماية الأطفال.

#### بوروندي

٣٢ - أفضى التأخير في عملية التحول السياسي منذ إبرام اتفاق تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بين حكومة بوروندي والمجموعات الأساسية من المتمردين المسلحين إلى إثارة الخوف بين صفوف اللاجئين وتباطؤ عملية الإعادة إلى الوطن. ومع ذلك، فإن أكثر من ٩٠ ٠٠٠ لاجئ، غالبيتهم العظمى عائدين من جمهورية ترانينا المتحدة عادوا إلى وطنهم في عام ٢٠٠٤، مما رفع مجموع العائدين منذ عام ٢٠٠٢ إلى ٢٢٥ ٠٠٠ شخص. وبلغ عدد البورونديين العائدين إلى وطنهم حتى الآن أكثر من ١٩ ٣٠٠ في عام ٢٠٠٥. وما زال هناك أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي في البلدان المجاورة.

٣٣ - وما زالت النتائج الطويلة الأجل التي تخضت عنها الأزمة البوروندية تستدعي مجموعة من الاستجابات تتراوح بين أنشطة إنقاذ الأرواح وتعزيز مبادرات إعادة إعمار القائمة على المجتمعات المحلية ودعم إعادة إدماج العائدين والمشردين داخليا في الأجل القصير. وسعياً من المفوضية لإنجاز هذه الأهداف، ضمت المفوضية في بوروندي جهودها إلى جهود مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والسلطات البوروندية وما يزيد على ٢٠ منظمة غير حكومية، وهي عضو ناشط في الخلية المشتركة بين الوكالات لإعادة الإدماج. وقد وضعت الخلية استراتيجية مشتركة لإعادة إدماج السكان المتضررين وتنفيذ مبادرة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل والإعمار، التي ستمكّن المفوضية من إنهاء أنشطتها تدريجياً وتسليمها إلى الوكالات الإنمائية.

٣٤ - كما تقدم المفوضية حماية ومساعدات دولية لحوالي ١٧ ٠٠٠ لاجئ، من بينهم ٧ ٥٠٠ لاجئ كونغولي يقيمون في مخيمات، بما في ذلك الناجون من مذبحة غاتومبا في آب/أغسطس ٢٠٠٤، الذين نُقلوا إلى مخيمي غاسوروي وغيهينغا للاجئين.

#### رواندا

٣٥ - بالإضافة إلى قيامها بتقديم الحماية والمساعدات المادية الدولية للاجئين الكونغوليين والبورونديين، شجعت المفوضية عودة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم وقامت برصد إعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. وفي عام ٢٠٠٥، عاد أكثر من ٤٠٠ ٥ لاجئ إلى رواندا، بالإضافة إلى قرابة ١٣ ٥٠٠ لاجئ عادوا في ٢٠٠٤.

٣٦ - وبعد إنشاء ١٢ ٠٠٠ مجلس للحكماء في جميع أنحاء البلد، فرّ عدة آلاف من ملتمسي اللجوء الروانديين إلى أوغندا وبوروندي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وعزوا فرارهم هذا إلى تلقيهم تهديدات وسماعهم إشاعات عن وقوع مذابح وهجمات انتقامية. وتعكف حكومة أوغندا على دراسة طلبات ملتمسي اللجوء الروانديين من خلال عملية تهدف إلى تحديد وضعهم كلاجئين، فيما أجبرت الحكومة البوروندية أكثر من ٥ ٠٠٠ من ملتمسي اللجوء الروانديين في بوروندي على العودة إلى رواندا في حزيران/يونيه، وذلك بالرغم من الاحتجاج الرسمي الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن تلك العملية لا تتماشى ومبادئ الحماية الدولية من الإعادة القسرية.

#### دال - الجنوب الأفريقي

٣٧ - أُناحت حالة الاستقرار السياسي بصفة عامة في المنطقة إمكانية حدوث تحول مطرد في التركيز من إدارة الأزمة إلى التنمية الطويلة الأجل ومكافحة تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع عودة أجواء السلام، لا سيما في أنغولا، وعدم وجود أية حركة نزوح كبيرة، ركزت المفوضية وشركائها على السعي من أجل إيجاد حلول دائمة لأوضاع اللاجئين التي طال أمدها، بما في ذلك إعادة اللاجئين الأنغوليين إلى وطنهم ومواصلة مبادرة زامبيا الرامية إلى تسهيل إدماج اللاجئين محليا.

٣٨ - وفي ملاوي، بدأت المفوضية مشروعاً إقليمياً للتسجيل في منتصف عام ٢٠٠٤، يرمي إلى تسجيل جميع اللاجئين وملتمسي اللجوء على نحو منتظم وإصدار بطاقات هوية لهم.

٣٩ - وبالرغم من أن المناخ القانوني ما زال مواتياً للاجئين وملتمسي اللجوء، فإن تنظيم عدد من عمليات "التطهير" قد مسهم. ففي زمبابوي، أسفرت عملية إعادة النظام، التي

بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٥، عن نزوح قرابة ٧٠٠ ٠٠٠ فرد وأدت إلى أزمة استيطان بشري. واحتُجز العديد من اللاجئين وملتَمسي اللجوء لوجودهم في المراكز الحضرية دون تصريح. وقد بذلت مساعٍ لضمان إخلاء سبيل غالبيتهم بشرط انتقالهم إلى مخيم تونغوغارا للاجئين. لكن عملية الانتقال تواجه عدداً من المشاكل، من بينها القدرة الاستيعابية للمخيم والقدرة على تقديم المساعدة، وذلك بالرغم من تقديم برنامج الأغذية العالمي لأغذية طارئة لمرة واحدة لنحو ٤ ٥٠٠ شخص.

### أنغولا

٤٠ - عاد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي إلى وطنهم منذ توقيع اتفاق السلام في ٢٠٠٢. وتتوقع المفوضية الانتهاء، بنهاية عام ٢٠٠٥، من العودة الطوعية للـ ٥٣ ٠٠٠ لاجئ الذين ما زالوا موجودين في مخيمات ومستوطنات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وناميبيا. ويزداد تحول التركيز نحو إعادة الإدماج، بما في ذلك توفير الخدمات المجتمعية. والمقاطعات المعزولة التي يعود إليها معظم اللاجئين هي من أكثر المناطق تضرراً من جراء ثلاثة عقود تقريباً من النزاع. وقد افتتحت خلال الأشهر القليلة الماضية ممرات إضافية للعودة إلى الوطن، لكن معدل التسجيل من أجل العودة كان منخفضاً في ناميبيا وزامبيا، ويُعزى ذلك جزئياً إلى المخاوف بشأن الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٠٠٦.

## ثالثاً - مجالات التعاون المحددة فيما بين الوكالات

### ألف - الحماية

#### احترام مبادئ الحماية الدولية وتعزيز القدرة على الحماية

٤١ - ظلت بيئة حماية اللاجئين في أفريقيا في وضعية إيجابية عموماً بحصول معظم الوافدين الجدد على حق اللجوء، مثلاً في توغو وأوغندا، واحترام الحكومات على العموم لحقوق اللاجئين. غير أن بعض الحالات تشكل مصدراً للقلق، ومنها الإعادة القسرية في حزيران/يونيه لما يفوق ٥ ٠٠٠ من ملتَمسي اللجوء الروانديين من شمال بوروندي، وما حدث مؤخراً من طرد واعتقال آلاف اللاجئين وملتَمسي اللجوء في زيمبابوي في إطار تطبيق إجراءات صارمة عموماً على سكان الأحياء الفقيرة في هراري.

٤٢ - وبمساعدة الجهات المانحة، عززت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل كبير وجودها من أجل الحماية من خلال نشر موظفين إضافيين لتنفيذ أنشطة الحماية ورصدها على المستوى الميداني. وفي هذا الصدد، ستكون المفوضية قد أنشأت ٥٢ وظيفة

جديدة للحماية ومتعلقة بالحماية خلال الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠٠٤ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، علاوة على موظفي الحماية المنتشرين في إطار خطط محددة للانتشار الميداني وضعت مع الشركاء. وشرعت المفوضية في مشروع نموذجي يهدف إلى تعزيز القدرة على الحماية في جمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، وبنن، وبوركينا فاسو. وسيجري تحليل الثغرات التي حددت في سياق ما يقدم حاليا من حماية ومساعدة وترتيبها حسب الأولوية في منتدى تشاوري وطني حيث ستفق الحكومة المضيفة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة واللاجئون على تدابير لسد هذه الثغرات. وستترجم المرحلة النهائية للمشروع هذه الثغرات إلى مشاريع لتحسين القدرة على الحماية في البلد المعني.

### أمن مستوطنات اللاجئين وأمن الموظفين

٤٣ - تطلبت السلامة الشخصية للاجئين، بما في ذلك أمن المخيمات، مواصلة اليقظة والحذر من جانب بلدان اللجوء والمفوضية. وقد أظهرت المذبحة التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٤ والتي تعرض لها ١٥٢ لاجئا كونغوليا كانوا في مركز غاتومبا للعبور على الحدود البوروندية الكونغولية، التحدي الخطير الذي تمثله كفالة أمن اللاجئين وأهمية نقل اللاجئين بعيدا عن المناطق الحدودية، كما تم مؤخرا في رواندا بالنسبة للاجئين الكونغوليين.

٤٤ - ووقعت أيضا أعمال عنف خطيرة في أيار/مايو من هذا العام في مخيمات اللاجئين في شرق تشاد. ففي مخيم إيريديمي، أطلقت النار على ثلاثة لاجئين عندما اشتبك بعض اللاجئين المعارضين على عملية إعادة التسجيل مع الشرطة التشادية المسؤولة عن توفير الأمن في المخيم. وفي مخيم غوز عامر، قتل موظف جمارك تشادي وثلاثة لاجئين من جراء إصابات ناجمة عن طلقات نارية حدثت في صدام نشب بسبب مصادرة أعطية بلاستيكية يبيعها بعض اللاجئين في سوق المخيم. وفي غرب إثيوبيا، ظل الوصول إلى اللاجئين حتى وقت قريب يشكل تحديا بسبب غياب الأمن الناجم عن أعمال العنف الطائفي.

٤٥ - وفي مجال التعاون مع الوكالات الأخرى، عقدت المفوضية اجتماعا للخبراء في عام ٢٠٠٤ بشأن الحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء مع منظمات أخرى، منها لجنة الصليب الأحمر الدولية وإدارة عمليات حفظ السلام، لصياغة مبادئ توجيهية تشغيلية، يجري حاليا وضعها في صيغتها النهائية. وشرعت المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام أيضا في برنامج لتبادل الموظفين من أجل تفعيل مجالات التعاون الخمسة المتفق عليها في عام ٢٠٠٤، وهي أمن اللاجئين/العائدين؛ وسيادة القانون؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والإجراءات المتعلقة بالألغام؛ والتعاون التقني.

٤٦ - وفيما يتعلق بأمن الموظفين، زادت المفوضية من العدد الإجمالي لموظفيها المعيّنين بالسلامة الميدانية في أفريقيا بستة موظفين، في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان. وتُنفذ عدد من التدابير بشأن الأمن المادي لمباني وأصول المكاتب وهي مازالت جارية، إلى جانب تدريب الموظفين، بما في ذلك كبار المسؤولين الإداريين وموظفي السلامة الميدانية المحليين.

### التسجيل والتوثيق

٤٧ - عززت المفوضية قدرتها على توفير حماية أفضل بتنفيذ مشروع نموذج التسجيل الموجز، الذي يمثل الجهود الذي تبذله المفوضية لتحسين معايير ومنهجيات تسجيل وتوثيق اللاجئين. وأحرز تقدم كبير في إصدار وثائق الهوية أو غيرها من أشكال التوثيق في عدد من البلدان الأفريقية، مثل بوتسوانا، وغينيا، وليبيريا، وملاوي، وموزامبيق. ومن بين الفوائد الأخرى لمشروع نموذج التسجيل الموجز وضع ملامح تفصيلية من أجل تيسير إيجاد حلول دائمة والقيام بأنشطة المساعدة. وحتى الآن جرى تركيب قاعدة البيانات الجديدة الخاصة بالتسجيل التي أنشأها مشروع نموذج التسجيل الموجز في ١٨ عملية في جميع أرجاء القارة.

### تعميم مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع

٤٨ - اختبرت المفوضية في عام ٢٠٠٤ منهجية لتعميم مراعاة السن ونوع الجنس في العمليات القطرية بصورة أكثر منهجية. وتتكون المبادرة من ثلاثة عناصر أساسية هي: إنشاء أفرقة متعددة الوظائف؛ والتقييم التشاركي مع اللاجئين من الرجال والنساء والفتيان والفتيات؛ وحلقات العمل المعنية ببناء القدرات. وقد اختبرت هذه المنهجية في ١٤ بلدا، من بينها بنن، وبوركينا فاسو، وزامبيا، وسيراليون، وغينيا. وفي أوائل عام ٢٠٠٥، جرى تقييم المنهجية وأوصى بتنفيذها على نطاق العالم. ويستهدف بدء التنفيذ في عام ٢٠٠٥ الاضطلاع بعمليات في إثيوبيا، وأنغولا، وبوتسوانا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وجنوب السودان، وكينيا.

### حماية اللاجئين

٤٩ - تظل الالتزامات الخمسة للمفوضية تجاه اللاجئين<sup>(١)</sup> ومبادرة تعميم مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع، هما المبدأين التوجيهيين الرئيسيين للنهوض بالمساواة بين الجنسين ومشاركة اللاجئين في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٥، أشار تقرير عن الالتزامات الخمسة بأنه ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ سُجل تحسن تدريجي لكنه كبير في تمثيل النساء في إدارة المخيمات والمناصب القيادية. وتحسنت بشكل ملحوظ درجة مشاركة النساء في توزيع المواد

الغذائية وغير الغذائية، ولكن ما زال التحدي قائما فيما يتعلق بالمشاركة في عملية صنع القرار فعليا. وستشارك المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرون في معالجة هذه المسألة من خلال أنشطة تستهدف المخيمات التي تقل مستويات مشاركة النساء في توزيع الأغذية فيها عن ٥٠ في المائة. وتمكنت اللاجئين من الحصول على المواد الصحية في عدد متزايد من العمليات.

### الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما

٥٠ - وضعت المفوضية استراتيجيات على الصعيد القطري في معظم البلدان الأفريقية من أجل التصدي لمشاكل العنف الجنسي والجنساني. وتتعاون المفوضية وموظفو الشركاء إلى جانب ممثلي اللاجئين والحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى للترويج للوقاية من العنف الجنسي والجنساني ووضع مبادرات للتصدي لهما في إطار نهج متعدد القطاعات. وقد بدئ في تنفيذ برامج محددة في غينيا وسيراليون من جانب اللاجئين أنفسهم لتعبئة الرجال والفتيان بشأن الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما. وفي شراكة مع جامعة نورثامبريا (مركز الوقاية من الكوارث والتنمية)، درس الخبراء الاستشاريون المشاكل النفسية - الاجتماعية في دارفور وسيزودون المفوضية وموظفي الشركاء بتوجيهات لمعالجة الصدمات النفسية - الاجتماعية ولتعزيز قدرات مجتمعات المشردين داخليا.

### حماية الأطفال اللاجئين

٥١ - عززت حماية الطفل من خلال زيادة الدعم الميداني؛ وتنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع؛ وأنشطة بناء القدرات في إطار العمل من أجل حقوق الطفل. وعززت الشراكات والشبكات مع الجهات المانحة ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والحكومات المضيفة، لدعم حماية اللاجئين من الفتيات والفتيان. وفي غرب أفريقيا، عقدت اجتماعات إقليمية مشتركة بين الوكالات بصورة منتظمة ركزت بشكل خاص على الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. وفي مجال عمليات الإعادة إلى الوطن، اتخذت تدابير للحيلولة دون انفصال الأطفال عن ذويهم في بلدان اللجوء والبلدان الأصلية، ووضعت آليات للحماية والرعاية لتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم قبل عودتهم وخلالها وبمجرد عودتهم. وجرى تعاون وثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفي أنغولا، قدم دعم تقني للبرنامج الحكومي الوطني لاقتفاء أثر الأسر وجمع شملها، الذي يكفل تحديد الهوية بشكل سريع واقتفاء أثر الأسر وجمع شملها.



٥٢ - وواصلت مبادرة العمل من أجل حقوق الطفل إشراك الوكالات الشريكة والنظراء الحكوميين واللاجئين في تحديد ومعالجة مسائل حماية الطفل في العمليات الميدانية. وعُقدت دورات تدريبية في جميع أرجاء أفريقيا وصدر تكليف لإجراء تقييم للمشروع من أجل تحليل أهمية العمل من أجل حقوق الطفل وأثره والتوصية بالاتجاه الذي ينبغي السير فيه في المستقبل.

٥٣ - وقُدِّم دعم تقني ومالي لمشاريع ابتكارية قائمة على الحقوق تعالج الشواغل الرئيسية المتعلقة بحماية الأطفال للاجئين من الفتيات والفتيان، وتركز بشكل خاص على المراهقين. ومن أمثلة الأنشطة الميدانية، مشاريع تمكين الطفل في أوغندا وبوتسوانا وتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي من خلال المشاريع الفنية في جنوب أفريقيا.

## باء - الحلول الدائمة

### العودة الطوعية إلى الوطن والحاجة إلى استدامة إعادة الإدماج والانتقال إلى التنمية

٥٤ - استمر إحراز تقدم كبير في مجال العودة الطوعية إلى الوطن وظلت هذه العودة تشكل الحل الدائم المفضل للاجئين في أفريقيا. وسعيا إلى إيجاد حلول دائمة ومستدامة والعودة الطوعية إلى الوطن على وجه الخصوص، واصلت المفوضية أعمال الدعوة لمنع نشوب الصراعات واستمرار التزام المجتمع الدولي بعمليات التعمير وبناء السلام في مناطق مختلفة من أفريقيا، وواصلت في هذا الصدد تشجيع إقامة شراكات استراتيجية مع الوكالات الإنمائية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الشركاء.

٥٥ - وما زال التحدي الذي تشكله عمليات العودة الطوعية إلى الوطن في أفريقيا يتمثل في ضمان استدامتها. وتعمل المفوضية وشركاؤها مع البلدان الأصلية على إيجاد "عوامل جذب" من أجل عودة اللاجئين، من قبيل تحسين الخدمات الأساسية، وإيجاد فرص لكسب العيش، والأهم من ذلك، إرساء القانون والنظام. وتهدف البرامج المشتركة بين الوكالات إلى تكامل أعمال الاستجابة في عمليات الإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل، وإعادة البناء. كما يعد تحقيق نجاح ملموس في مجال نزع السلاح والتسريح أمرا أساسيا في معظم عمليات الإعادة إلى الوطن، حيث أن عدم فعالية إعادة إدماج المقاتلين السابقين يعرض العودة المستدامة للاجئين والاستقرار الإقليمي للخطر.

٥٦ - وفي ليبيريا، وتمشيا مع نهج التخطيط الانتقالي بشأن الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء، وقُعت مذكرة تفاهم بين البرنامج الإنمائي والمفوضية من أجل إجراء انتقال سلس من الإغاثة إلى الإنعاش وتعزيز قدرة الهياكل المجتمعية في مناطق

العودة المكثفة. وتيسر هذه الهياكل المجتمعية تمثيل المجتمع المحلي في تقييم وانتقاء مشاريع تمكين المجتمعات المحلية. ويوجد حاليا أكثر من ٧٠٠ مشروع صغير تقوده المجتمعات المحلية في مراحل مختلفة من التنفيذ في القطاعات الرئيسية للخدمات الأساسية، وخدمات الإيواء والخدمات المجتمعية. وقد طُورت مبادرات مماثلة بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف وموئل الأمم المتحدة، تستهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة بدء العمل في التنمية المجتمعية.

٥٧ - واستُهلّت أيضا عدة أنشطة للمشاريع لإيجاد فرص جديدة لكسب العيش وتوليد الدخل من أجل اللاجئين والعائدين، في إطار شراكة بين منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم إعادة إدماج العائدين واعتماد اللاجئين على أنفسهم. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٥، عمل موظفو منظمة العمل الدولية وموظفو المفوضية جنبا إلى جنب في منطقة غاش باركا في إريتريا من أجل إصلاح البنية التحتية العامة باستخدام القوى العاملة المحلية وإنشاء مراكز لخدمات التشغيل.

### الاعتماد على النفس والإدماج المحلي

٥٨ - يشكل اعتماد اللاجئين على أنفسهم وسيلة بالغة الأهمية للتخفيف من الاعتماد على المساعدة الإنسانية وإعداد اللاجئين لحلول دائمة، وبخاصة في حالات اللجوء التي طال أمدها. وبالإضافة إلى مبادرة زامبيا المتعلقة بالأنغوليين الموجودين في زامبيا، التي تستند إلى مفهوم التنمية من خلال الإدماج المحلي للاجئين، واستراتيجية الاعتماد على النفس للاجئين السودانيين في أوغندا، اعتمدت مبادرات مماثلة في غابون للاجئين الكونغوليين وفي غينيا ولييريا للاجئين السيراليونيين. وتتألف مجموعات اللاجئين المستهدفة بشكل خاص من تلك المدرجة في إطار حالات اللجوء التي طال أمدها، التي اختار أفرادها عدم العودة إلى الوطن، أو التي قدمت من مناطق تتسم بعدم الاستقرار الشديد وينعدم فيها الأمن ولا تعد العودة إليها من الخيارات الممكنة.

### إعادة التوطين في بلدان أخرى

٥٩ - زادت المفوضية من تشديدها على أهمية الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين في عملياتها في أفريقيا. وشمل هذا، التخطيط لإعادة توطين الأفراد والجماعات بالاقتران بحلول دائمة أخرى بحيث لا تقتصر الفائدة على الأشخاص الذين يعاد توطينهم، بل تشمل البلد المضيف أيضا، والبلد المستقبل واللاجئين الذين بقوا في بلدان اللجوء الأول. وتجري إعادة التوطين الجماعية للاجئين الليبريين من كوت ديفوار وغينيا وغانا، واللاجئين الصوماليين

البانتو في كينيا، إلى جانب معالجة وتجهيز الطلبات العادية والحالات الفردية لإعادة التوطين. وارتفعت أعداد المغادرين لأغراض إعادة التوطين من أفريقيا بنسبة تزيد على ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٤، بإعادة توطين ١٩ ٥٣٠ شخصا، مقابل إعادة توطين ١٧ ٢٥٥ شخصا في عام ٢٠٠٣.

## جيم - تقديم المساعدة وتلبية الاحتياجات الخاصة

٦٠ - واصلت المفوضية جهودها لتحسين تقديم المساعدة، وبخاصة للمستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة المتعلقة بالحماية والمساعدة.

### استخدام المعايير والمؤشرات

٦١ - بدأ استخدام المعايير والمؤشرات في وضع برامج اللاجئين، التي جرى تجريبها في عام ٢٠٠٣ ونفذتها بشكل منهجي مكاتب المفوضية في عام ٢٠٠٤، يعطي نتائج ملموسة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥، بإدخال تحسينات على بعض معايير المساعدة والحماية في مخيمات اللاجئين. غير أن تحليل التقارير الميدانية يبين عددا من القطاعات التي ما زالت المعايير فيها في حاجة إلى تحسين، ومنها المياه، ومشاركة المرأة في تمثيل مجتمعات اللاجئين، ونسب أعداد المدرسين إلى أعداد الطلاب، وفرص التعليم بعد المرحلة الابتدائية بالنسبة للمراهقين. وزيدت مشاركة اللاجئين في تقييم الاحتياجات، وهي أحد الجوانب الأساسية لعملية المعايير والمؤشرات.

### الأغذية

٦٢ - واصل برنامج الأغذية العالمي والمفوضية التعاون عن كثب لتلبية احتياجات اللاجئين والعائدين في ٢٢ بلدا أفريقيا من المساعدة الغذائية، ولتحديد أفضل أسلوب للتعامل مع أي حالات لنقص الأغذية، والتخفيف إلى أدنى حد من الأثر الكبير لحالات النقص هذه على حماية المستفيدين، وبخاصة اللاجئين من النساء والأطفال. وقد سُجّلت حالات نقص الأغذية تلك أو يتوقع حدوثها بشكل خاص في بروندي، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسيراليون، وغينيا، وكينيا. وفي عام ٢٠٠٤، تولى برنامج الأغذية العالمي مهمة توزيع الأغذية في أوغندا، وزامبيا، وسيراليون، وكينيا وفقا لمذكرة التفاهم المنقحة المبرمة بين المنظميتين. وشهد عام ٢٠٠٤ أيضا الانتهاء من وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية للتقييم المشترك، التي عُممت على المكاتب الميدانية وأخذت في الاعتبار في وضع برامج اللاجئين. وفي عام ٢٠٠٤، تعاون برنامج الأغذية العالمي والمفوضية واليونسيف على وضع

مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الخيارات البرنامجية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأغذية والتغذية في أماكن وجود اللاجئين.

٦٣ - وواصل برنامج الأغذية العالمي والمفوضية الاضطلاع ببعثات للتقييم المشترك لتقييم الاحتياجات من المعونة الغذائية وغير الغذائية للاجئين، من قبيل البعثات التي جرت في بوروندي، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأجرى البرنامج والمفوضية أيضا استعراضات مشتركة في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة لبحث حالات سوء التغذية الحادة عند الأطفال من حيث علاقتها بالمعونة الغذائية وعوامل أخرى تعرف بتأثيرها على النتائج التغذوية. وأجريت أيضا عمليات للتحقق من المستفيدين في عدة بلدان، مثل سيراليون وغينيا، حيث أسفرت عن انخفاض عدد اللاجئين المحتاجين إلى المساعدة.

### التعليم

٦٤ - تشكل إمكانية الحصول على التعليم أداة هامة للحماية لجلب الاستقرار للأطفال المتضررين من الحرب والتشرد، لكن أيضا لحمايتهم من الأنشطة الاستغلالية مثل تشغيل الأطفال، والتجنيد العسكري، والاعتداء الجنسي. وواصلت المفوضية تعزيز هذا الحق من خلال إقامة شراكات وثيقة مع الحكومات، ومؤسسات الأمم المتحدة، ومجتمعات اللاجئين، والمنظمات غير الحكومية.

٦٥ - واستمر تركيز الأنشطة بشكل رئيسي على ضمان توفير إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي ودعم إمكانية الحصول على التعليم الثانوي والعالي حيثما أمكن ذلك. وبشكل خاص، بذلت المفوضية جهودا متواصلة للنهوض بتعليم الفتيات في أفريقيا بالعمل بشكل وثيق مع اليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف في مجال الطوارئ، والمنظمات المحلية من قبيل منتدى الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم. ومن الأنشطة التي اضطلع بها تعيين لجنة الإنقاذ الدولية لمساعدات في الفصول الدراسية في غينيا لتحسين سلامة الفتيات وتوفير نماذج تقتدي بها الفتيات. ولسد الفجوة الكبيرة بين الجنسين في مجال التعليم الأساسي في جنوب السودان، دعمت اليونيسيف إنشاء ٢٥٠ مدرسة محلية للفتيات، موفرة بذلك لـ ٩ ٠٠٠ من الفتيات الصغيرات فرصة للالتحاق بالمدارس لأول مرة.

٦٦ - ويشكل انعدام سبل الوصول إلى المدارس، وغياب الأمن، وطول المسافات للوصول إلى المدارس، وعمل الأطفال لتلبية الاحتياجات غير المستوفاة من المساعدة، وتعطيل الدورة المدرسية الناجم عن الفرار أو إعادة التوطين، الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الصعوبات التي

تصادف في الوفاء بمعايير التعليم. فعلى سبيل المثال، يوجد ٥٥ في المائة من الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية خارج نظام التعليم بسبب الحرب. وفي ليبيريا، بالرغم من أن اليونيسيف توفر أدوات تعليمية لأكثر من مليون طفل منذ عام ٢٠٠٤، ما زالت الاحتياجات ضخمة نظرا لأن عودة المشردين داخليا واللاجئين بأعداد هائلة تُولد حاجة ماسة إلى المدارس.

٦٧ - وتُنفذ أيضا برنامج التثقيف في مجال السلام في عدد من العمليات في أفريقيا، مثلا في إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وسيراليون، والصومال، وغينيا، وكينيا، وليبيريا. ويوفر البرنامج المهارات الحياتية البناءة اللازمة لإحلال السلام وتضييق نطاق الصراعات ومنع نشوبها لصالح اللاجئين والعائدين من الأطفال والشباب ولعموم المجتمعات المحلية من خلال التعليم والتدريب التجريبيين.

### الصحة

٦٨ - تصدرت منظمة الصحة العالمية والمفوضية الاضطلاع بمبادرة التقييمات الصحية المشتركة بين الوكالات في الأزمات الإنسانية، التي تتضمن إجراء تقييمات قطاعية لدراسة الأثر الجماعي لمشاريع القطاع الصحي. وقد أُنجِز تقييم مشترك بين الوكالات في بوروندي، أشار إلى أن ثمة مسائل صحية عابرة للحدود تتعلق بالإعادة إلى الوطن، مثل الفرق في نوعية الرعاية الصحية ومكافحة الملاريا بين مخيمات اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة ومناطق العودة في بوروندي. وانطلاقا من جمهورية تنزانيا المتحدة، يقوم مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها بدعم المفوضية لتنفيذ نظام موحد للمعلومات الصحية من أجل توفير مجموعة بيانات موحدة لتخطيط البرامج ورصدها وتقييمها. وواصلت المفوضية العمل مع الوكالات الشقيقة، ووزارات الصحة وشركاء آخرين للمساعدة في إصلاح قطاع الصحة في عمليات العودة الكبرى. وتُقدم المساعدة في مجال الرعاية الصحية أيضا في برامج اللاجئين مثل البرامج الجارية في تشاد، حيث عززت منظمة الصحة العالمية وجودها للنهوض بالخدمات الصحية الإنسانية. واضطلع أيضا بأنشطة مشتركة بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية في حالات الطوارئ المتعلقة بالتشرد المرتبطة بالصراع، مثل تلك التي جرت في كوت ديفوار وتوغو، وفي حالات المشردين داخليا مثل أولئك الموجودين في شمال أوغندا.

٦٩ - ونفذت أيضا عدة مبادرات طوال العام في مجال الصحة الإنجابية. ففي ليبيريا على سبيل المثال، دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إقامة زوايا مخصصة لاهتمامات المراهقين في مخيمات المشردين داخليا في ليبيريا، حيث يمكن للشباب أن يحصل فيها على المعلومات والخدمات والشعور بالأمن. وفي دارفور، وفر الصندوق لوازم ومعدات الولادة الآمنة،

وعمليات نقل الدم، والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وغيرها من احتياجات الصحة الإنجابية.

### فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٠ - ظلت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط اللاجئين والعائدين وغيرهم من المشردين داخليا، فضلا عن ضمان احترام حقوق الإنسان على النحو الواجب للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مقدمة أولويات جدول أعمال وكالات الأمم المتحدة وشركائها. وشهد التعاون على الصعيدين الإقليمي والقطري مزيدا من التقدم من خلال بعثات التقييم المشتركة الرفيعة المستوى والتقنية، فضلا عن التخطيط الاستراتيجي، والدعم التقني، وتعبئة الشراكات. وقامت فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات الطوارئ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تحت رئاسة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باختيار المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٤ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات الطوارئ وتشجيع استخدامها، ونظمت دورات تدريبية في مختلف السياقات. وبالإضافة إلى ذلك، عمل البنك الدولي والمفوضية وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشكل وثيق في عدة مشاريع، بما في ذلك المبادرة دون الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الإيدز وبرامج أخرى متعددة الأقطار معنية بالإيدز. ومن المبادرات الإقليمية الأخرى، المبادرة الإقليمية للقرن الأفريقي، التي تستهدف بشكل خاص السكان المتضررين من الصراعات (السكان المتنقلون، واللاجئون، والعائدون، والمشردون)، ومبادرة اتحاد نهر مانو بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي أطلقت بهدف تخفيض معدل انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الفئات السكانية المستهدفة أساسا وفيما بينها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر اللاجئون، والعائدون، والمجتمعات المحلية المضيفة.

### دال - المشردون داخليا في أفريقيا

٧١ - يوجد عدد من المشردين داخليا في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر في العالم برمته. وقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه في عام ٢٠٠٥ يوجد حوالي ١٣ مليون من أصل ٢٥ مليون من المشردين داخليا في العالم في ٢١ بلدا أفريقيا. ورغم أن العدد الإجمالي للمشردين داخليا لم يتغير تقريبا منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإن حالات الزواج والعودة الجديدة على السواء وقعت خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويوجد في السودان عدد

من المشردين داخليا يفوق أي بلد آخر في العالم، بينما شملت أزمات التروح الأخرى الواسعة النطاق في أفريقيا جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

٧٢ - وشهد السودان، مع تصاعد الصراع في دارفور، زيادة في عدد المشردين داخليا تتجاوز ١,٦ مليون شخص، مما جعل مجموع عدد المشردين داخليا هناك يصل إلى رقم غير مسبوق بلغ ٦ ملايين. وفي نفس الوقت، جرت حالات للعودة الطوعية: حيث عاد حوالي ١٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى جنوب السودان في الربع الأول من عام ٢٠٠٥، ليلحقوا بنصف مليون شخص عادوا في عام ٢٠٠٤.

٧٣ - وأصبحت أيضا أعداد كبيرة من السكان من المشردين الجدد في أوغندا، مما جعل مجموع المشردين داخليا يصل إلى حوالي مليوني شخص، وجعل نسبة تصل إلى ٩٠ في المائة من مجموع السكان في شمال أوغندا يعيشون في مخيمات.

٧٤ - ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن حوالي مليون من المشردين داخليا عادوا تلقائيا إلى ديارهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن تجدد القتال في مقاطعات كيفو الشرقية وفي مقاطعة إيتوري الشمالية الشرقية أسفر عن تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص. وفي بوروندي، أدى استمرار الاشتباكات المسلحة بين قوات الحكومة الانتقالية وجبهة التحرير الوطنية، المتمركزة في المناطق الريفية لبوجومبورا وضواحيها المكتظة بالسكان، إلى موجات متكررة من التشرّد القسري. غير أن التقدم المحرز في الانتقال السياسي عموما ساهم في تحقيق استقرار نسبي للحالة الأمنية في البلد في عام ٢٠٠٤ وواصل المشردون داخليا عودتهم إلى ديارهم، وبخاصة الموجودون في الجنوب والمقاطعات الشرقية.

٧٥ - وأسفر تزايد كراهية الأجانب في الجزء الغربي من كوت ديفوار عن فرار الآلاف من المدنيين. ومن ناحية أخرى أكثر إيجابية، بدأت حالات العودة في ليبيريا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، شرعت الأمم المتحدة والشركاء الحكوميون وغير الحكوميين في مساعدة المشردين داخليا على العودة إلى ديارهم. ووزعت مساعدات لأغراض العودة والنقل على أكثر من ١٤٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا من بين حالات العودة المتوقعة البالغ عددها ٣١٤ ٠٠٠ حالة.

٧٦ - وفي أنغولا، تواصلت دون هوادة عملية العودة التي نجمت عن نهاية الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٢، حيث تمكن ٩٠٠ ٠٠٠ شخص آخر من المشردين من العودة في عام ٢٠٠٤، وعودة أغلبية المشردين داخليا المعروفين في عام ٢٠٠٢ والبالغ عددهم ٣,٨ ملايين شخص إلى مناطقهم الأصلية أو اندماجهم في المجتمعات المحلية المضيفة.

٧٧ - وواصلت الشعبة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتشرد الداخلي تشجيع إدخال تحسينات على نطاق المنظومة في مجال الاستجابة للتشرد الداخلي، بما في ذلك عن طريق تعزيز النهج التعاوني، وتقديم دعم تقني لحالات التشرد الخاصة ببلدان محددة، والتركيز بشكل خاص على مسائل التنسيق والحماية والعودة. وتركز الشعبة بشكل أساسي في أفريقيا على المشردين داخليا في أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، وليبيريا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم دعم لتقييم مسائل الحماية، ولوضع الخطوط العريضة لاستراتيجية العودة وإعادة الإدماج. ونُشر مستشارون لشؤون المشردين داخليا في أوغندا، والسودان، والصومال، وكوت ديفوار، وليبيريا لتقديم المشورة الاستراتيجية لمنسقي الشؤون الإنسانية التابعين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية.

٧٨ - ومن الأنشطة التي اضطلع بها أيضا لصالح المشردين داخليا، القيام بزيارات منتظمة لمخيمات المشردين داخليا، وبعثات مشتركة ومقابلات للمشردين داخليا، والتعاون مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعاونها مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية المحلية من أجل حماية حقوق الإنسان للاجئين والعائدين والمشردين داخليا. وفي شرق أفريقيا، قدمت الدعم لمكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لحماية الفئات والمجتمعات المحلية المستضعفة التي تعيش في المناطق الحدودية الحساسة بين إثيوبيا وإريتريا، علاوة على رصد أعمال الإعادة إلى الوطن التي تقوم بها إثيوبيا وإريتريا لرعايا بعضهما البعض، وإجراء مقابلات للحصول على إفادات من العائدين وملتزمي اللجوء.

## هاء - التعاون مع المنظمات والمبادرات الإقليمية

٧٩ - لوحظ حدوث تطورات إيجابية في مجال التعاون الإقليمي والالتزام بتعزيز إطار الحماية للاجئين في أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإن القرار الذي اتخذه مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في أبوجا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بعقد مؤتمر وزاري بشأن اللاجئين والمشردين داخليا والعائدين في أفريقيا في عام ٢٠٠٦، يدل على التزام أفريقيا تجاه الأشخاص المتضررين من التشرد. وتشكل أيضا عملية إعادة تنشيط لجنة التنسيق المعنية بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أيار/مايو ٢٠٠٥، على نحو ما دعا إليه رؤساء دول الاتحاد الأفريقي والمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، خطوة إيجابية لمعالجة مسائل اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا على صعيد القارة.



٨٠ - وتشترك المفوضية على نحو متزايد في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وواصلت القيام بوظيفة أمانة المجموعة الفرعية المعنية بالاستجابة الإنسانية والإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع التابعة للأمم المتحدة، التي من بين أولوياتها الرئيسية تشجيع وضع برامج متكاملة وتنفيذها في البلدان الخارجة من الصراع لدعم التعمير وإدامة السلام والاستقرار. وتقوم هذه المجموعة الفرعية حاليا بتحليل ١٤ حالة انتقالية أفريقية من أجل تحديد الثغرات الخطيرة والمساهمة في عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية فيما يتعلق بوضع إطار استراتيجي لعودة المشردين داخليا واللاجئين والمقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم على نحو أكثر استدامة.

٨١ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، اشتركت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمفوضية في تنظيم اجتماع إقليمي للخبراء بشأن إيجاد حلول مستدامة لحالات التشرّد القسري في غرب أفريقيا من أجل تحديد أفضل الممارسات. وواصلت المفوضية أيضا شراكاتها مع الاتحاد البرلماني الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وزار المقرر الخاص للجنة المعني باللاجئين وملتزمي اللجوء والمشردين داخليا عددا من البلدان المنكوبة بالصراع وهو معني بالتخطيط لمبادرة المؤتمر والتدريب المقترحة من اللجنة الأفريقية والمتعلقة بحقوق اللاجئين، بالإضافة إلى الجهود الجارية لضمان معالجة المسائل التي تؤثر على ملتزمي اللجوء واللاجئين والمشردين داخليا بشكل شمولي في أوساط أجهزة الاتحاد الأفريقي.

## واو - تنسيق الموارد

٨٢ - ظلت عملية النداءات الموحدة أداة هامة للتنسيق والتخطيط الاستراتيجي في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية المعقدة في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٥، أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ١٧ نداء موحدا من أجل أفريقيا، لتقدم ما مجموعه حوالي ٢,٩ من بلايين الدولارات. وخلال السنة، كان من المتعين مراجعة بعض النداءات، وبخاصة تلك المتعلقة بأوغندا وتشاد والسودان، لكي تعكس ما زاد من احتياجات. وأصدر أيضا عدد من النداءات العاجلة، مثلا، لمعالجة الأوضاع في جيبوتي وبنن، نتيجة لأزمة اللاجئين التوغوليين.

٨٣ - وقد أظهر التتبع المالي الذي أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لاستجابة الجهات المانحة للنداءات أنه بحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تراوحت التبرعات الإجمالية المقدمة لتلك النداءات ما بين لاشيء و ٥٢ في المائة من الاحتياجات المنقحة، باستثناء النداء العاجل المتعلق بحمي نزيه ماربورغ في أنغولا، الذي غُطي بنسبة ٧٢ في المائة. ومن المثير للجزع أن الغالبية العظمى من النداءات القطرية لم تبلغ معدل تمويل يصل إلى ٤٠ في المائة، بما في ذلك في بوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال. واستمر

الافتقار إلى توفير التمويل الكافي في الوقت المناسب بصورة يمكن التنبؤ بها يؤثر سلباً على قدرة الأمم المتحدة وشركائها في المساعدة الإنسانية على الاستجابة بسرعة وبفعالية وبصورة قائمة على المبادئ لاحتياجات السكان المتضررين. ففي دارفور، لو توفر التمويل في وقت أكثر ملائمة لكان من الممكن إنقاذ الأرواح وتحقيق وفورات في الموارد.

٨٤ - ونتيجة لاستمرار الجهود المشتركة بين الوكالات لتحسين عملية النداءات الموحدة، أصبح تقييم الاحتياجات والرصد الاستراتيجي واضحاً وموحداً بدرجة أكبر. وفي عام ٢٠٠٥، وفر إطار ومصفوفة تقييم الاحتياجات الجديدان، الذي جرى تجريبيهما في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٤، منهجاً مشتركاً لمنسقي الشؤون الإنسانية ووكالات المساعدة الإنسانية لتحليل بيانات التقييم وتحديد الأولويات. وعلاوة على ذلك، أدخلت فرادى الوكالات، مثل برنامج الأغذية العالمي، أدوات محسنة لتقييم الاحتياجات في القطاعات التي تخص كلا منها.

#### رابعاً - الاستنتاجات

٨٥ - استمر التركيز على العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وسجلت عودة ٣٣٠ ٠٠٠ من اللاجئين الأفارقة إلى ديارهم في عام ٢٠٠٤.

٨٦ - وفيما يتعلق باللاجئين الذين ظلت العودة الطوعية بالنسبة إليهم أمراً صعب المنال، واصلت المفوضية السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي بغية تحقيق إمكانية الإدماج محلياً في البلد المضيف، علاوة على تحسين الاستعدادات للعودة في نهاية المطاف. وظلت إعادة التوطين حلاً دائماً هاماً لبعض أفراد وجماعات اللاجئين.

٨٧ - وبالإضافة إلى العمل على إيجاد حلول دائمة، واصلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العمل على كسب مع السلطات الوطنية لتحسين حماية اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً في أفريقيا من خلال أعمال الدعوة والاضطلاع بأنشطة محددة الهدف في مجال بناء القدرات لصالح الحكومات والمنظمات غير الحكومية؛ والتدريب والدعم التقني؛ وبرامج مكافحة العنف الجنسي والجسدي؛ وتقديم الدعم من أجل توفير الحماية الشخصية في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً؛ والتسجيل؛ وبرامج الحماية الموجهة من أجل النساء والأطفال.

٨٨ - وأتاح استخدام أدوات جديدة لوضع البرامج، بما في ذلك الاستخدام المنهجي للمعايير والمؤشرات وعمليات التقييم التشاركية مع اللاجئين، إمكانية تحسين تحديد احتياجات اللاجئين كمياً وإبراز الثغرات الناجمة عن القيود المفروضة على الموارد، غير

أن تقديم المساعدات ظل يعاني من ظروف صعبة، ومشاكل أمنية، ونقص الأغذية، ومشاكل لوجستية، ومعوقات مناخية، ونقص خطير في التمويل.

٨٩ - ولوحظت تطورات إيجابية على الجبهة السياسية والأمنية في العديد من المناطق. غير أن الصراع في منطقة دارفور بالسودان، ومنطقتي كيفو وإتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرار غياب الأمن في شمال أوغندا وجنوب ووسط الصومال، والاضطرابات المدنية في توغو وكوت ديفوار قد أدت إلى حدوث تشريد كبير للسكان داخل الحدود وعبرها. وواصلت المفوضية والمنظمات الأخرى استكمال خطط الطوارئ الخاصة بتلك الحالات التي يسودها عدم الاستقرار، ووضعت آليات الاستجابة الطارئة موضع التنفيذ عند الاقتضاء. ومن ناحية أكثر إيجابية، أوقفت المبادرات الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات واحتوائها في غينيا - بيساو، وغينيا، وإلى حد ما في كوت ديفوار وتوغو، تدفق الأشخاص وأتاحت إمكانية بذل جهود مبكرة للقضاء على الأسباب الكامنة وراء الصراع.

٩٠ - وتظل استدامة إعادة إدماج العائدين والمشردين داخليا في حالات ما بعد انتهاء الصراع عنصرا أساسيا لكفالة ترسيخ السلام وتحقيق التنمية التي تشتد الحاجة إليها. ويتواصل التعاون المشترك بين الوكالات لسد الفجوة الموجودة بين برامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإدماج القصيرة الأجل من ناحية، وبرامج التنمية وإعادة التأهيل الطويلة الأجل من الناحية الأخرى، وإن كان التمويل ما زال يشكل تحديا في معظم الحالات.

٩١ - ولوضع حد للتشريد القسري وحل مشاكل اللاجئين وغيرهم من المشردين في أفريقيا، يجب أن يظل من الأولويات أن يقوم المجتمع الدولي ببذل جهود متضافرة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي، والقمع السياسي، والتراعات الطائفية، والبطالة، والافتقار إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية، واستنزاف الموارد الطبيعية. وحيثما يتم إحراز تقدم صوب السلام والاستقرار، يجب أن يقدم دون إبطاء دعم سياسي ومالي قوي من أجل كفالة الاستدامة والتنمية الطويلة الأجل في القارة.

#### الحواشي

(١) الالتزامات الخمسة هي: تشجيع مشاركة المرأة بنشاط في جميع لجان إدارة وقيادة شؤون اللاجئين في الأماكن الحضرية والريفية والمخيمات، بما في ذلك مناطق العودة، وكفالة أن يكون ٥٠ في المائة من الممثلين من النساء؛ وتسجيل جميع اللاجئين فردا فردا، رجالا ونساء، وتزويدهم بالوثائق ذات الصلة؛ ووضع استراتيجيات متكاملة على المستوى القطري للتصدي للعنف الجنسي والجنساني؛ وضمان مشاركة اللاجئين مشاركة مباشرة وغير مباشرة في إدارة وتوزيع المواد الغذائية وغير الغذائية؛ وتوفير المواد الصحية لجميع النساء والفتيات المعنيات بوصف ذلك ممارسة قياسية في جميع برامج المساعدة التي تضطلع بها المفوضية.